الجمهورية التونسية

مجلس المنافسة

الموضوع: مشروع أمر حكومي.

القطاع: الاتصالات.

الرأي عدد 172646

صادر عن مجلس المنافسة

بتاريخ 13 جويلية 2017

إنّ مجلس المنافسة،

بعد الإطلاع على مكتوب وزير الصناعة والتجارة، المرسم بكتابة مجلس المنافسة تحت عدد 172646 بتاريخ 9 جوان 2017، والذي طلب بمقتضاه إبداء الرأي في مشروع أمر حكومي يتعلّق بإتمام الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المتعلّق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العموميّة للاتصالات وشبكات النّفاذ، وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار،

وعلى الأمر عدد 1148 لسنة 2016 المؤرّخ في 19 أوت 2016 المتعلّق بضبط إجراءات وصيغ الاستشارة الوجوبيّة لمجلس المنافسة حول مشاريع النصوص التشريعيّة والترتيبيّة، وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 والمتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة،

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء أعضاء المجلس وفق الصيغ القانونيّة لجلسة يوم

الخميس 13 جويلية 2017،

وبعد التأكد من توفر النصاب القانوني،
وبعد الاستماع إلى المقررة السيّدة نافلة بن عاشور في تلاوة تقريرها الكتابي،

وبعد المحاولة استقر رأي الجلسة العامة لمجلس المنافسة على ما يلي:

I. تقديم الملف:

1. الإطار العام للاستشارة:

تندرج الاستشارة الرّاهنة، حسب ما ورد بوثيقة شرح الأسباب، في إطار تجسيم المخطّط الوطني الاستراتيجي لقطاع تكنولوجيايات الاتصال والاقتصاد الرقمي "تونس الرقمية 2020" فيما يتعلّق بدعم البنية التحتيّة وتعزيز وتوسيع الشبكات الاتّصاليّة وتدعيمها بالألياف البصريّة خاصّة في المناطق الدّاخليّة بما يضمن نشر ودمقرطة خدمات الاتصالات ذات التدفّق العالي والعالي جدّا ويؤمّن النفاذ لكلّ الفئات والشرائح والجهات بأسعار معقولة ويساهم في دفع الحركيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلاد.

ويهدف هذا المشروع أساسا إلى تهيئة أرضيّة تنظيميّة ملائمة لاستقبال متدخّلين ومستثمرين جدد للمساهمة في تنفيذ المحور الاستراتيجي لتدعيم البنية التحتيّة لتوفير خدمات الاتصالات ذات التدفّق العالي والعالي جدّا مع اعتماد نفس التوجّه القائم على الانفتاح وتشجيع المبادرة الخاصّة ودعم المنافسة.

ويتمّ استغلال الشبكات العموميّة للاتّصالات لتوفير خدمات الاتصالات بالجملة، في أفضل التجارب المقارنة، حصريّا من قبل مشغّلي شبكات عموميّة للاتّصالات بالجملة. لذا واستئناسا بالتجارب المقارنة، جاء مشروع الأمر الحكومي الرّاهن لإدراج بعض الأحكام الخصوصيّة التي تنطبق على مشغّل الشبكات العموميّة للاتّصالات الذي يوفّر خدمات الاتصالات بالجملة والذي يخضع لنظام الإجازة كما ضبطتها أحكام مجلة الاتصالات.

علما وأنه عدا بعض الخصوصية المرتبطة بمجال نشاطه والتي تقتضي استثناءه من أحكام الأمر عدد 3025 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بإتمام الأمر عدد 831 لسنة 2001 المؤرخ في 14 أبريل 2001 المتعلق بالشروط العامة للربط البيني وطريقة تحديد التعريفات وبعض أحكام الأمر عدد 3026 لسنة 2008، فإنّ بقيّة أحكام هذا الأمر تنطبق على مشغّل الشبكة العموميّة للاتصالات بالجملة.

2. الإطار التشريعي والترتيبي لموضوع الاستشارة:

- القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.
- القانون عدد 1 لسنة 2001 المؤرخ في 15 جانفي 2001 المتعلق بإصدار مجلة الاتصالات كما وقع تنقيحه وإتمامه بالقانون عدد 46 لسنة 2002 المؤرخ في 7 ماي 2002 وبالقانون عدد 1 لسنة 2008 المؤرخ في 8 جانفي 2008 وبالقانون عدد 10 لسنة 2013 المؤرخ في 12 أبريل 2013 وخاصة الفصل 26 مكرّر منها.
- الأمر عدد 922 لسنة 2003 المؤرخ في 21 أبريل 2003 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق تسيير الهيئة الوطنية للاتصالات.
- الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 المتعلق بضبط الشروط العامة لاستغلال الشبكات العموميّة للاتصالات وشبكات النفاذ كما وقع تنقيحه وإتمامه بالأمر عدد 53 لسنة 2014 المؤرخ في 10 جانفي 2014.

3. المحتوى المادّي لمشروع الأمر الحكومي:

يحتوي ملف الاستشارة الرّاهنة على مشروع أمر حكومي مع نصّ ترجمته إلى اللّغة الفرنسية ووثيقة شرح أسبابه.

II. دراسة السوق:

تتمثل السوق المرجعية في استشارة الحال في سوق خدمات الاتصالات بالجملة التي يوفرها مشغلو الشبكة العمومية للاتصالات بالجملة حصرياً للمتدخلين الآتي ذكرهم:

- مشغلو الشبكات العمومية للاتصالات،
- مشغلو شبكات النفاذ،
- مشغلو الشبكات الافتراضية للاتصالات،
- مزودو خدمات الانترنت،
- وكل متدخل مرخص له طبقاً للتشريع والتراتب الجاري بها العمل للانتفاع بالخدمات المتعلقة بشبكات النفاذ وشبكات الاتصالات وخدمات الانترنت.

ويقصد بمشغلي شبكة عمومية للاتصالات بالجملة كل مشغل متحصل على إجازة لتركيز واستغلال شبكة عمومية للاتصالات وفق أحكام مجلة الاتصالات ونصوصها التطبيقية وذلك لتسويق خدمات الاتصالات بالجملة على وجه الحصر لفائدة المتدخلين الآنف ذكرهم.

ومشغلو شبكة عمومية للاتصالات بالجملة غير مؤهلين لتوفير الخدمات التالية:

- خدمات الاتصالات بالتفصيل لفائدة المشترك النهائي في خدمة شبكة عمومية للاتصالات سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً أو لفائدة مستعمل لشبكة مستقلة،
 - خدمات للاتصالات الدولية بالجملة والتفصيل.
- ويقترح المشروع الرأهن أن يتم تمكين مشغلي شبكة عمومية للاتصالات بالجملة، وفي حدود مجال وطبيعة نشاطه من إمكانية:

- كراء البنية التحتية من مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات،

- كراء البنية التحتية من مشغلي الشبكات العموميّة للاتّصالات بالجملة،
- كراء فائض السعة من موارد الاتّصالات المتوقّف بشبكات المرافق العموميّة،
- كراء فائض السعة من موارد الاتّصالات المتوقّف لدى الديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي.

وتتمّ العقود المبرمة بين مشغّل شبكة عموميّة للاتّصالات بالجملة وبقية المتدخّلين سواء لتوفير خدمة و للانتفاع بخدمة على معنى المشروع المعروض، في إطار اتفاقيّات تبرم للغرض على أساس التفاوض التجاري.

وتمكّن الشبكات العموميّة للاتّصالات بالجملة من:

- تدعيم البنى التحتية للاتّصالات وتعميم النفاذ إلى خدمات الاتّصالات ذات التدفق العالي والعالي جدًا على كامل تراب الجمهورية وخاصة المناطق ذات التغطية المحدودة وتقليص الفجوة الرقمية بين مختلف مناطق البلاد وتحقيق الإدماج الاجتماعي،
- التّقليص من كلفة الاستثمار في البنى التحتية للاتّصالات ذات التدفق العالي والعالي جدًا وتحقيق نجاعة ومردوديّة موارد الشبكات عبر التركيز والاستغلال المشترك لهذه البنى التحتية بين مختلف المتدخّلين،
- دفع التنافسيّة على مستوى عروض الاتّصالات بالجملة والإسهام في تقليص الأسعار والرّفع من جودة الخدمات المسداة،
- ظهور خدمات ومحتوى ذو قيمة مضافة عالية.

III. الملاحظات:

لا يثير مشروع الأمر الحكومي موضوع الاستشارة الرّاهنة إشكالا جديًا من وجهة نظر قانون المنافسة، غير أنّه يثير الملاحظات التّالية:

الفصل الأول: الفصل 3 ثالثا:

ينص الفصل 3 ثالثا في فقرته الثالثة أنه "وتقوم الهيئة بالثبوت من مدى احترام هذه العروض لقواعد المنافسة".

وتفاديا لكل تداخل أو لبس على مستوى اختصاص كل من الهيئة الوطنية للاتصالات ومجلس المنافسة، فإنه يقترح تغيير صياغة هذه الفقرة لتصبح على النحو الآتي:
"وتقوم الهيئة بالثبوت من مدى احترام هذه العروض لقواعد المنافسة وفقا لمقتضيات الأحكام التشريعية والترتيبية المنظمة للقطاع وفي حدود اختصاصها".

الفصل 2:

ورد بالفقرة الثانية من الفصل 2 أنه "لا تنطبق الأحكام التالية من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 المؤرخ في 15 سبتمبر 2008 على مشغلي الشبكات العمومية للاتصالات بالجملة:

- أحكام المطّة الثالثة في الفقرة الثانية من الفصل 2،

- أحكام الفصل 3،.."

وبالرجوع إلى أحكام الفصل 3 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 يتبين أنّ الفقرة "ب" منه تتعلق بـ"تعريفات الجملة" ممّا يطرح التساؤل حول الجدوى من الإبقاء على هذه الفقرة خاصّة وأنّ الفصل 3 ثالثا من مشروع الأمر الحكومي الرّاهن ينصّ في فقرته الأخيرة على أنه "وتضبط الشّروط التقنيّة والتعريفية لخدمات الجملة التي يوفّرها مشغّل شبكة عموميّة للاتصالات بالجملة لفائدة أحد المتدخّلين المنصوص عليهم بالفقرة الأولى من هذا الفصل في إطار اتفاقية تبرم بين الطرفين للغرض على أساس التفاوض التجاري".

لذا يقترح تعديل الفقرة "ب" من الفصل 3 من الأمر عدد 3026 لسنة 2008 أو إلغاؤها تماما.

الفصل الأول من نصّ الترجمة:

بالرجوع إلى نصّ ترجمة الفصل الأول من مشروع الأمر المعروض يتبيّن أنّه قد وقعت المراوحة بين استعمال عبارتي "alinéa" و "paragraphe" لترجمة كلمة "فقرة"، إذ ذكر في الفقرة الأولى من الفصل:

« Sont ajoutés aux dispositions du décret n°2008-3026 du 15 septembre 2008, un alinéa 2, un alinéa 3, un paragraphe 4 à l'article premier.. »

ثمّ تمّ اعتماد الترقيم التالي:

« Article premier alinéa2 : »

« Paragraphe 3 : »

« Paragraphe 4 : »

لذا يقترح توحيد العبارة المستعملة لترجمة كلمة "فقرة" والاقتصار على عبارة "paragraphe" في كامل النصّ.

و صدر هذا الرأى عن الجلسة العامة لمجلس المنافسة بتاريخ 13 جويلية 2017 برئاسة السيد رضا بن محمود ومضوية السادة محمد العياضي وعمر التونكتي والخموسي بوعبيدي والمادي بن مراد ومعز العبيدي وسالم بالسعود و خالد السلامي ومحمد بن فرج والسيدة ريم بوزيان وبحضور المقرر العام السيد محمد البصري القابسي وكاتب الجلسة السيد نبيل السماتي.

الرئيس.